استراتيجيات الأمن الحدودي وتداعياته في ظل الأوضاع الراهنة

بوعلاقة نورة طالبة دكتوراه
جامعة المدية

د. سالمي رشيد أستاذ محاضر – أ –
جامعة المدية

ملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على النقاشات والدراسات التي تدور حول الأمن ومدلولاته والعمل على تقديم تفسيرات وتحليل الظواهر الأمنية ومعرفة أسبابها وتقديم تفسيرات مقنعة، خاصة أن هذا المفهوم لم يعد بالأمر السهل والبسيط نظرا لتعدد أبعاده ومختلف مستوياته، لذلك حاولنا في هذه الدراسة معرفة محصلة علاقات الأمن بين الدول وأثرها على ظهور قضايا عالمية النطاق التي فرضت نفسها على مفهوم الأمن والتي تسمح من التقليل والحد من التهديدات التي تواجهها الدولة وتحول دون تحقيق أهدافها من خلال الاعتماد على جملة من الأساليب والأدوات المختلفة.

الكلمات المفتاحية:الأمن، الأمن الحدودي، المنافذ الحدودية، التهديد الأمني، البيئة الأمنية، التحديات الأمنية.

Summary:

The study aims to identify the studies and discussions revolving around security and its implications and to provide explanations and analyzing security phenomena and know the causes and provide satisfactory explanations, especially that this concept is no longer so easy and simple due to the multiplicity of different dimensions and levels, so we tried this Study to know the outcome of the security relations between States and their impact on global issues, which imposed itself on the concept of security which allows to reduce and limit the threats facing the State and achieving their goals by relying on a number of different methods and tools.

Keywords: security, border security, border crossings, security threat, the security environment, security challenge

مقدمة:

يعتبر موضوع الأمن الحدودي كمؤشر للحكم على مدى قدرة الدولة في مواجهة التحديات التي تعترضها، حيث يشكل هذا الموضوع حيز كبير خاصة في ظل الأوضاع الأخيرة التي عرفتها البلاد نتيجة الانفتاح الاقتصادي ونظريات العولمة من جهة، والأوضاع التي شهدتها الدول المجاورة (الربيع العربي) والتنظيمات الإرهابية التي أصبحت تشكل تهديد كبير على مختلف الدول، الأمر الذي أصبح يستدعي تكثيف الجهود والتعاون الدولي من أجل الحد من هذه الظاهرة وايجاد نوع من التعاون بينها للتغلب عن الصعوبات والتكيف مع متغيرات العولمة وتحقيق النمو الاقتصادي تماشيا مع ما يفرضه الواقع من تطور ونمو في هذا المجال، اعتمادا على أساليب وآليات تحافظ على الجانب الأمني.

مما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الاستراتيجيات المعتمدة من قبل الامن الحدودي في التغلب على الأوضاع الراهنة؟

بحيث تم تقسيم دراستنا الى محورين على النحو التالي:

- **المحور الاول**: الإطار العام حول الامن الحدودي
- **المحور الثاني**:المشاكل التي تعاني منها المنافذ الحدودية وأهم التداعيات الجيوسياسية لرواق الحدود الجنوبية الجزائرية
- **المحور الثالث**: الانفلات الأمني للبلدان المجاورة وأثره على أمن الجزائر وأهم اتفاقيات التعاون الثنائية في الأمن المشترك

لمحور الأول: الإطار العام حول الأمن الحدودي

أولا: تعريف الأمن

هناك العديد من الآيات القرآنية التي ورد فيها مصطلح الأمن منها قوله تعالى: (الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف) **سورة قريش.**

قوله تعالى: (الذين آمنو و لم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم المهتدون) **سورة الأنعام** .

تعريف الأمن: " بقاء الأمة في وضع آمن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للخطر والتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وأن تبقى قادرة في حالة تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في هذه الحرب.[i]

جدول رقم (01): توسع مفهوم الأمن

	الموضوع المرجعي (أمن من؟)	القيم التي في خطر(أمن ماذا؟)	مصادر التهديد(من أي جهة؟)
الأمن الوطني (الأبعاد السياسية والعسكرية)	الدولة	السيادة، الوحدة الترابية	الدولة الأخرى، الإرهاب(فواعل غير دولية)
الأمن الإنساني	الأمة، المجموعات، الأفراد	الوحدة الوطنية، الهوية	الدولة، المهاجرين ذوي ثقافات أخرى
الأمن البيئي	البيئة	الاستمرارية والبقاء	الجنس البشري

المصدر: ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، باتنة،2008-2010، ص24.

ثانيا:أشكال الأمن

يمكن ابراز أشكال الأمن المتنوعة في النقاط التالية:[ii]

1. **الأمن الإنساني**: يركز على الفرد أو الإنسان في حد ذاته وليس الدولة، فأي سياسة تهدف الى تحقيق أمن الأفراد بجانب أمن الدولة وكذلك التركيز على حماية المواطن والمجتمع من الأخطار والتهديدات التي تهدده باستمرار ومنه التركيز على بعض القضايا المهمة منها: الأمن الغذائي، الزراعي...الخ؛

2. **الأمن السياسي:** يهدف الأمن السياسي الى تحقيق حياة أفضل للإنسان في مجتمع يتميز باحترام حقوقهم الإنسانية دون اللجوء الى القمع والتعذيب السياسي لذلك لابد على الدولة تكثيف الرقابة خاصة الأفكار في وسائل الإعلام؛

3. **الأمن الاقتصادي:** يتطلب تحقيق الثبات للأفراد من خلال العمل المنتج مقابل حصولهم على أجورهم بشكل ملاءم وهو أحد دعائم الأمن الإنساني، لذلك وجب الحد من مشاكل الأمن الاقتصادي باعتبارها أكثر خطورة في الدول النامية مثل الفقر والبطالة...الخ.

ثالثا: دور العامل التاريخي ومشاكل الحدود في بلورة القاعدة الأمنية الجزائرية

كان للاحتلال الفرنسي على الجزائر دور بالغ الأهمية في التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية، فقد سعى المحتل الفرنسي بكل قوته الى طمس الشخصية والهوية الجزائرية، إلاّ أن ذلك قوبل بمقاومة استخدمت فيها كل من الانتفاضة والعمل السياسي السلمي، وقد تكللت تلك المقاومات بالانخراط في صفوف العمل المسلح لاسترداد السيدة الوطنية، وتعتبر ثورة التحرير أحد أهم روافد العقيدة الامنية الجزائرية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة محليا برسم المشهد السياسي، الاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال في بناء الدولة وعقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا، أما دوليا أضحت الجزائر تعتبر قائد لحركات التحرر الافريقية ودول العالم الثالث عموما، الأمر الذي أعطاها الشرعية الإقليمية مكنتها من خلق مكانة متميزة في منطقة المغرب العربي الكبير كمحصلة عن تتاج التاريخ، وسعت الجزائر للعب دور إقليمي ودولي من الدرجة الأولى يتناسب وثقلها وتصورها الجيوسياسي وعدم قبول أي تغيير إقليمي في منطقة أمنها دون الاتفاق معها وهذا ما يعبر عنه (بالتوازن الطبيعي) في المغرب العربي، إلا أن سعيها في الزعامة تزامن مع الإدارة المغربية للعب نفس الدور في نفس المنطقة الجغرافية مما خلف تنافس حاد بين الجارتين الأمر الذي عقد العلاقات بينهما والتي هي في الأصل متوترة نتيجة نتيجة المطالب لترابية التي أدت الى حرب الرمال أكتوبر 1963م، وشكل النزاع الحدودي الجزائري المغربي نقطة تحول محورية في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية حيث أصبح المغرب يشكل تهديدا مباشرا على أمن الجزائر، وبتالي أحد التحديات الأساسية لسياستها الدفاعية في الوقت الحالي.[iii]

رابعا:أسباب التهديد الأمني ونشوء الظاهرة الإرهابية

تتعدد أسباب الظاهرة الإرهابية وتتشعب نذكر منها ما يلي:[iv]

1. **أسباب سياسية:** معظم العمليات الإرهابية وأعمال العنف تكون ورائها دافع سياسي مثل السيطرة الاستعمارية لبعض الدول، التفرقة العنصرية، الفصل العنصري ومقاومة الاستعمار ومن هذه الأسباب والدوافع يمكن تنبيه الرأي العام العالمي الى قضية سياسية هذا من جانب ومن جانب آخر قد تمارس الدولة الأعمال الإرهابية والعنف ضد شعب معين للسيطرة عليه وإجبار سكانه مثلا عن التخلي عن أراضيهم، وإذا كان للإرهاب أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية داخل الدولة العربية والاسلامية وتغاضي الغرب عن تصرفات الحكومات الصديقة فإن تميز أمريكا الفاحش بين العرب وإسرائيل ومساندة هذه الأخيرة بالقوة من شأنه أن يخلق طبقة جديدة ممن تسميهم أمريكا بالإرهابيين تحركهم دوافع الضيق من هذا المناخ؛

2. **أسباب اقتصادية:** يتميز الاقتصاد بتقلباته وما يلحقها من التغيرات والآثار في المجتمعات الفقيرة، فهي من بين الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب، وتشير العولمة الى مزيد من الأزمات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات الغنية والفقيرة، ويتوقع بعض المحللين والمفكرين زيادة مكانة ونفوذ رجال المال والأعمال ما يقابله انحصار دور أهل السياسة، حيث تعتبر من بين الأسباب النزعة الشديدة نحو السيطرة والتحكم في القرار الاقتصادي الاستراتيجي في العالم، فقد أصبح الاقتصاد هو المحرك الحقيقي للعلاقات الدولية فمن يملك القرار الاقتصادي يتحكم في القرارات الاستراتيجية الدولية.

3. **أسباب اجتماعية:** هناك عوامل عديدة تفسر الأسباب الاجتماعية يمكن تأصيلها في دور الأسرة، المدرسة، العمل والأصدقاء وبصفة عامة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، فطبيعة المجتمع هي معيار الحكم في بعض الأحيان على سلوكيات الأفراد وتوجهاتهم بين الالتزام والانحراف؛

4. **أسباب إعلامية:** الدافع الإعلامي للعمليات الارهابية يهدف الى طرح القضية أمام الرأي العام العالمي ومنظمات الأعمال، فقد تقنع الجماعات الارهابية أن هناك تجاهلا من الرأي العام لقضيتهم فيقومون بهذه الأعمال الارهابية لجذب الانتباه اليهم والى الظلم الذي يتعرضون اليه

محاولة منهم كسب تأييد دول وجماعات أخرى لمناصرة قضاياهم، ونظرا للأهمية الإعلامية للعمليات الإرهابية فقد أشار البعض الى أن الجماعات الإرهابية تعتمد على عنصرين رئيسين في فرض قوتها هما: [v]

- إثارة الرعب والذعر؛
- نشر القضية.

المحور الثاني: المشاكل التي تعاني منها المنافذ الحدودية وأهم التداعيات الجيوسياسية لرواق الحدود الجنوبية الجزائرية

أولا: المشاكل التي تعاني منها المنافذ الحدودية

إن أهم المشاكل التي تعاني منها المنافذ الحدودية بشكل عام والمنافذ العربية بشكل خاص، يمكن ايجاز بعض من هذه المشاكل في النقاط التالية:[vi]

1. **مشكلة البنى التحتية:** تعني بعض المنافذ الحدودية من قدمها وعشوائية توزيعها، كما أن بعض هذه المنافذ تشهد حركة المسافرين وشحن كثيفة لا يمكن للبنى التحتية استيعابها كما أن هذه الاختلالات في البنى التحتية تعيق عملية مواكبة التطور العلمي في مجال الامن الحدودي فهي بحاجة الى توسعة واعادة تنظيم للمساحات؛

2. **الاجهزة والتقنيات الحديثة:** يوجد نقص في الأجهزة والمعدات المستخدمة في فحص وتفتيش الاشخاص والمعدات والمركبات، فالأجهزة المتوفرة لا تلبي الغرض المطلوب بشكل فعال، كما أن بعض هذه المنافذ لا تتوفر فيها مثل هذه المعدات والأجهزة؛

3. **آلية العمل:** هناك مشاكل كبيرة تتمثل في أن الجهات بالعمل الحدودي تختلف من منفذ الى آخر كما أن صلاحيات هذه الجهات تختلف أيضا من منفذ الى آخر، الاّ أنه هناك بعض المنافذ تتوفر فيها إجراءات محسوبة آليا إلاّ أنه لا يوجد فيها قاعدة بيانات مشتركة تربط مختلف الأجهزة العاملة في المنفذ الواحد، بالإضافة الى أن بعض الدول العربية تستخدم أنظمة حاسوب مختلفة او متقدمة عن غيرها من الدول العربية التي مازالت في بدايتها؛

4. **الموارد البشرية** تعاني المنافذ الحدودية في معظم الدول العربية من عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة وقلة كفاءة بعضها، خاصة في مجال استخدام الحواسيب الآلية والتقنيات الفنية الحديثة، بالإضافة الى سوء استخدام وتوزيع الكفاءات وانعدام المساواة بين العاملين في مختلف الأجهزة من حيث الحوافز، الكفاءة، التدريب، التكوين والترقية.

ثانيا: التداعيات الجيوسياسيةلرواق الحدود الجنوبية الجزائرية – الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء–

تمثل الحدود الجنوبية الصحراوية عمق الجزائر الاستراتيجي لاتصالها المباشر بمنطقة الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء، حيث يطرح الرواق الحدودي الجنوبي للجزائر وفق مقاربة جيوسياسية العديد من المشاكل الأمنية الحقيقية والمعقدة، التي لا تقتصر على أمن الجزائر والدول المجاورة لها فحسب بل تتوسع أبعد من ذلك لتضم الدول المحاذية للدول المجاورة لها من هذا المنطلق تصبح اي اضطرابات تحدث في دولة مجاورة للبلدان المجاورة للجزائر من الشواغل الأمنية الجزائرية والعمل على زيادة تداعيات الأمن على الأمن الجزائري وبتالي أمن الحدود في رواقها ويمكن ايضاح سبب هذه التداعيات في النقاط التالية:[vii]

1. **الطبيعة الجغرافية:** خلقت انكشاف أمني لجنوب الحدود الجزائري بسبب الطبيعة الصعبة للإقليم الصحراوي وحدوده الممتدة الواسعة، الأمر الذي صعب المراقبة وسهل الاختراق؛

2. **مبدأ المشكلات:** مرتبط بالجنوب تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديد، فإذا كان التهديد عادة معرّفا ويلحق ضررا مباشرا فإن الخطر عكسه فهو غامض، غير قابل للقياس ومشكوك فيه؛

3. **أسباب التهديد:** نتجت عن ما تشهده إفريقيا من أزمات ومشاكل داخلية وانعكاساتها الخارجية (حركات انفصالية، انقلابات عسكرية، نزاعات حدودية،...الخ)؛

4. نمط التهديدات: تتميز بأنها غير قطرية وعابرة لحدود للأوطان وذات طبيعة غير عسكرية بالأساس ولم تعد محددة جغرافيا بفعل المد العولمي، ونتيجة لذلك أعطت بعدا عالميا للأمن من روابط وعلاقات الاعتماد المتبادل بين الدول.

المحور الثالث: الانفلات الامني للبلدان المجاورة وأثره على أمن الجزائر واتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك

أولا: الانفلات الأمني للبلدان المجاورة وأثره على أمن الجزائر

1. ليبيا: على المستوى الأمني تغير النظام السياسي في ليبيا نتيجة موجة الاحتجاجات الشعبية في دول شرق افريقيا(تونس، مصر، سورية)، الأمر الذي أدى الى كشف الغطاء ليس فقط عن ضعف مؤسسات الدولة السياسية والأمنية في إطار الصورة النمطية لليبيا وظهور الخلافات المحلية على الهوية والطاقة والموارد في ليبيا الجديدة، ولكن انتشار الأسلحة الثقيلة بالموازاة مع حدود رخوة قابلة للاختراق فتح جبهة جديدة من اللااستقرار، ليس فقط في ليبيا وانما المنطقة ككل.

يمكن التمييز بين اثنين من القطبين المتنافسين ومصدري الشرعية لسد الفجوة الناتجة من سقوط القذافي: شرعية الكفاح المسلح والشرعية المدنية الممثلة في الحكومة المنتخبة، فعلى الرغم من تشكيل المؤتمر الوطني ونجاح القوى السياسية في التوافق على تكليف علي زيدان بتشكيل الحكومة الليبية الجديدة التي أدت اليمين القانوني بتاريخ 14-11-2011، الاّ أن الوجود العسكري لمختلف المليشيات في المدن الليبية – مصراته حيث ميليشيا الزنتان مازالت تمارس السيطرة المسلحة على المدينة وتقدم نفسها على أنها قوة ضد طرابلس، والفئة الثالثة عند الحديث عن كيفية إعادة الدمج والمصالحة مع الكتائب الأمنية والقبائل الموالية للقذافي وعناصر النظام السابق اللاجئين الى كل من الجزائر والنيجر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على دولة مؤسسات تمثيلية موحدة حيث لا يمكن فهم هذا الانقسام بعيدا عن الإرث التاريخي وإرث الثورة.[viii]

شكل رقم (01): خريطة توضيحية لأهم الموارد النفطية في ليبيا (البيئة الأمنية الجديدة في منطقة الجوار الجغرافي للجزائر)

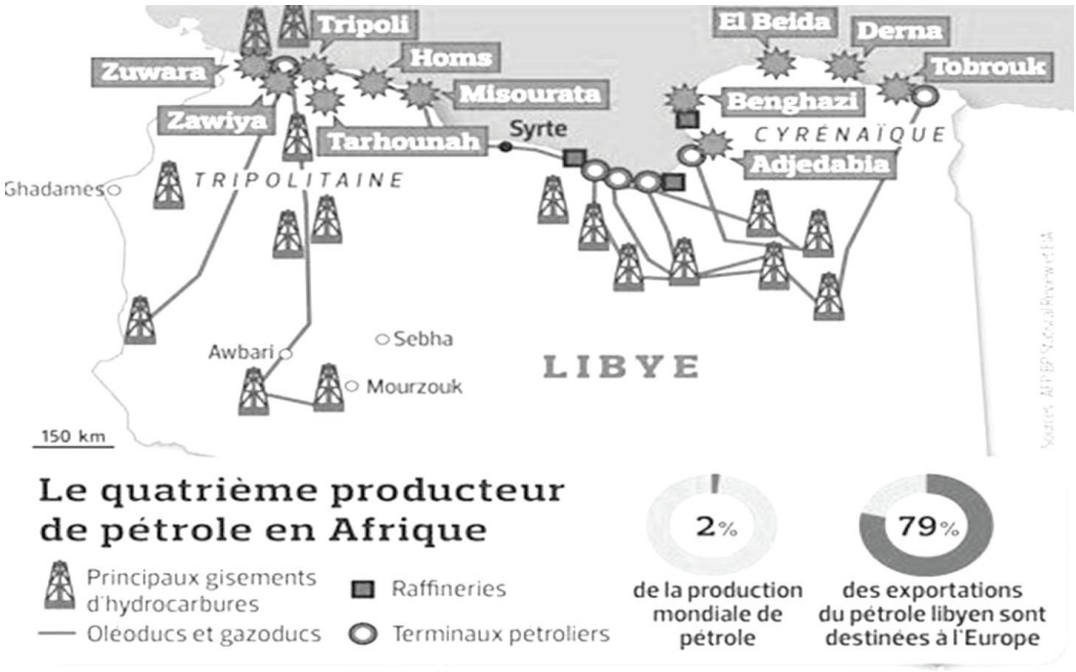

المصدر: مصطفى دلة أمينة –**العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري أمن الحدود بين مالي وليبيا**– المجلة العربية للعلوم السياسية، البريد الالكتروني dellaamina@gmail.com ، ص116.

2. تونس: بدأت الازمة التونسية في 17-12-2010 بمدينة سيدي بوزيد احتجاجا على تردي الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية السيئة في تونس وتضامنا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في جسده مما أخرج الآلاف من المتظاهرين الرافضين لأوضاع البطالة المزرية وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل نظام الحكم وسرعان ما تحول الوضع من مظاهرات الى قضية وصلت الى المدن التونسية على غرار تونس العاصمة وسوسة وغيرها من المدن التي رفعت الشعارات، التي تطالب الحكومة بتلبية حقوقها الأمر الذي ساهم في الإطاحة بالرئيس التونسي زين الدين العابدين الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة، هذا الفراغ الأمني في دول الجوار التونسي والليبي الذي أدى الى انتشار عمليات

التهريب عبر الحدود وانتشار سوق السوداء الذي أدى الى إقامة منطقة حرة على الحدود مع ليبيا في جنوب بلادها التي تعمل أغلبها في السوق السوداء التي يصعب السيطرة عليها، وتعتبر أكثر منطقة تهريب بين تونس وليبيا نظرا لحسن تنظيم شبكاتها، وخلال السنوات الخمس الماضية نجح المهربون في نسج شبكات تهريب خطيرة تنشط خاصة في المناطق الجنوبية الشرقية للحدود مع ليبيا والمناطق الغربية للحدود مع الجزائر.[ix]

ويمكن ابراز السياق التاريخي لظاهرة التهريب بالفضاء الحدودي التونسي الليبي من مقاومات المستعمر الى متاهات العولمة المتخفية:

– **النشأة الأولى لظاهرة التهريب بالفضاء الحدودي التونسي الليبي في سياق المقاومة ضد المستعمر:** لم تشهد هذه المنطقة نوعا من الاستقرار النسبي الاّ بعد إنشاء الأسواق في تطاوين وبنقردان سنة 1985م؛

– **التهريب كأحد العناصر النشطة في سياق العولمة المتخفية:** إثر الثورة الليبيةاتخذت شبكات التهريب أشكالا متطورة في التنظيم لتلبية السوق الليبية، حيث ازدهرت تجارة الليل وساهمت بذلك في تنشيط الحركية التجارية وفي المقابل أحدثت إرباكا كبيرا في قاعدة العرض والطلب في السوق المحلية؛

– **ظاهرة التهريب الجماعي القسري:** شهدت أواخر سنة 2011م توغلا لشبكات التهريب وصل حد تنظيم حملات تهريب جماعي قسري، من خلال هجوم قوافل من شاحنات ثقيلة محملة بمادة DAP، بطريقة قسرية من تونس في اتجاه ليبيا، حيث تم حجز نوعية البضاعة المهربة التي تم حجزها بالطرق الحدودية بين 2010-2012 من الأغنام، مواد غذائية، أسلحة، المشروبات الكحولية والمخدرات، آليات فلاحية وصناعية؛

– **خصائص التعريفات للقطاع غير الرسمي والتجارة الموازية ومرجعياتها التأسيسية:** تتعدى التسميات من موازي، غير مهيكل؛

– **حركة التجارة الموازية في الفضاء الحدودي التونسي الليبي معطيات وشبكات ناظمة:** تمتد الحدود البرية بين تونس وليبيا على طول 480كلم، في جنوبها الشرقي ومع الجزائر على طول 1050كلم ويتم التواصل مع القطر الليبي عبر بوابتين هما رأس جدير وذهيبة، حيث سجلت سنة 2009م دخول قرابة 2مليون ليبي للبلاد، وبعد انطلاق الثورة الليبية في 17 فيفري 2011م، واحتدام الاشتباكات وصل تدفق اللاجئين في ذروته في صائفة 2011م، ليبلغ مئات الآلاف من الأشخاص من جنسيات مختلفة وفي الأثناء شهد نشاط التهريب في الاتجاهين تطورا قياسيا، كما قفز إجمالي حركة العبور من 133.968شخص سنة 2010 الى 663.001 سنة 2011.[x]

3. موجات نزوح اللاجئين الأفارقة: تعرضت الجزائر لموجات من النزوح والهجرة الجماعية والسرية نحو شمال افريقيا والجنوب الجزائري خصوصا والهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا تترجم بأزمة حول اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة وتهديد للأمن الداخلي في المنطقة، حيث تمثل منطقة المغرب العربي منطقة عبور رئيسية للمهاجرين الأفارقة 5مالي، النيجر وتشاد) نتيجة حالة عدم الاستقرار التي تميز بلادهم إضافة الى الأسباب الاجتماعية البطالة والأسباب الاقتصادية الذي أظهر نوع من التهديدات الخطيرة التي تتمثل في تجارة المخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة.[xi]

شكل رقم(02): موقع دول الساحل الإفريقي ضمن قارة إفريقيا

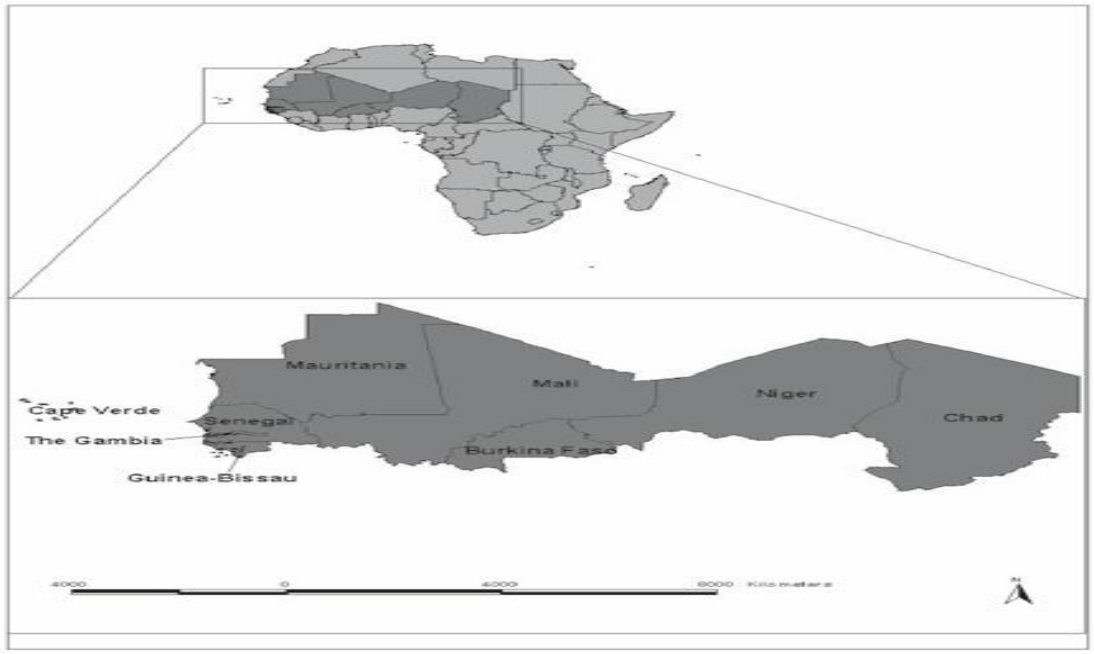

المصدر: : ظريف شاكر، **نفس المرجع السابق**، ص40

ثانيا: اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك

وقعت الجزائر على عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار على التعاون الأمني نذكر منها ما يلي:[xii]

1. شهر مارس وأفريل من سنة 2012 وقعت ليبيا مع الجزائر اتفاقية ثنائية حول قضايا الأمن المشترك، نظرا لما تعرض له البلدين من توغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين، وفي أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة مثل المجال الرئيسي للجانب الأمني حيث قررت ليبيا تدعيم في مجال تطوير الجيش والشرطة كما أمد رئيس الوزراء الليبي علي زيدان على إرسال الشرطة الليبية لحضور دورات تدريبية في الجزائر؛

2. وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الامني واتفاقات الشراكة بين الجزائر وتونس التي تم انعقادها في 07-04-2014 على جملة من الاتفاقات في عدة مجالات منها اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، محاربة التهريب في الشريط الحدودي، تزويد المدن الحدودية بالغاز، انطلاق اتفاقية التبادل التجاري بين البلدين، إعادة النشاط الى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة وإنشاء خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية ...الخ؛

3. اتفاق الجزائر مع رئيس مالي في زيارة قام بها الى الجزائر في جانفي 2014 بإنشاء متابعة ثنائية تراقب تنفيذ القرارات الضرورية من أجل تسوية سليمة للأزمة في مالي، كما اتفق البلدين على إعداد وتنفيذ اتفاقيات حول الامن المشترك تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون العسكري والامني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، كما اتفق البلدين على برنامج خاص بالمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي، وكانت الجزائر وفريق الوساطة طرفا ناجحا في إقناع أطراف الراع في مالي بالتوقيع في 01-03-2014 على اتفاقية سلام دائم وشامل وينص الاتفاق على تنفيذ سلام دائم وشامل يضمن حلا نهائيا للازمة السياسية والأمنية التي يشهدها شمال مالي، إلاّ أنه رغم نجاح الجزائر في فض الخلاف وإقامة اتفاقية ثنائية وجماعية الاّ أن حدودها مع البلدان المجاورة لازالت تعاني الكثير من الاختراقات والتهديدات ويتعلق الأمر بالهجرة الغير نظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب من جهة وغلق الحدود بشكل مستمر من جهة أخرى كما هو الحال بالنسبة الى المغرب الأقصى منذ 20 سنة من الإغلاق الدائم للمنافذ البرية نتيجة التوتر السياسي الحاد بين البلدين كما ذكرنا سابقا.

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى أن موضوع الأمن الحدودي هو موضوع شائك ومتشعب الجوانب يستدعي تكثيف الجهود، وتحالف الدول مع بعضها من أجل تعزيز مبادئ السلم والأمن ومحاربة ظاهرة الارهاب، الجريمة العابرة للحدود، التهريب والهجرة الغير نظامية من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار التركيبة المختلفة للتهديدات الأمنية ذات التغير السريع نتيجة افرازات المد العولمي في مختلف الاتفاقيات التي تعقد بين الدول في مواجهة التهديد الأمني.

نتائج الدراسة:

– الانفلات الأمني في البلدان المجاورة وما يسمى بالربيع العربي الذي خلف أثر سلبي وتهديد أمني على الحدود الجزائرية الأمر الذي دفعها الى تكثيف الجهود وتحمل أعباء إضافية لحماية حدودها ومواجهة أي تهديد محتمل؛

– حالة عدم الاستقرار التي عرفتها مالي وتأثيرها على الحدود الجزائرية الأمر الذي تطلب من الجزائر فرض تشديد أمني من أجل حماية حدودها تخوفا من الجريمة العابرة للحدود، الهجرة الغير نظامية، تهريب الأسلحة والتجارة الغير مشروعة؛

– حالة التوتر بين المغرب والجزائر التي أدت الى حرب الرمال التي دافعت فيها الجزائر على الصحراء الغربية؛

–قدرة الجزائر الجيوسياسية النشطة عبر التاريخ جعل لها دبلوماسية أمنية ناجعة تستجيب لوزن الدولة.

التوصيات:

–ضرورة أخذ بعين الاعتبار المد العولمي وإفرازاته على صعيد التهديدات التي تواجه أمن الجزائر في مختلف المستويات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية؛

– ضرورة استخدام التقنيات والأدوات الحديثة التي تساهم في تعزيز الأمن الحدودي والحد من التهديدات؛

– زيادة احترافية المنظومة الدفاعية للجزائر من خلال تكثيف برامج التدريب وفق آليات واستراتيجيات تضمن سلامة الحدود الجزائرية من التهديدات؛

– ضرورة تعاون دول الأطراف فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للقارات، ظاهرة الإرهاب، التهريب بمختلف أنواعه والهجرة الغير قانونية .

---

[i] علي بوحامد، **دور عامل التهديدات الأمنية في تطوير العملية التكاملية دراسة حالة– مجلس التعاون لدول الخليج العربية**– رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2014، ص19.

[ii] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض، مركز الدراسات والأبحاث، 2009، ص32.

[iii] الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 16-06-2015، ص77.

[iv] أنس الطالبي، **الإرهاب وأثره على السلم والأمن العالمي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرباط، 2014، ص02

[v] أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، القاهرة، 1986، ص85.

[vi] وضاح الحمود، **استخدام التقنيات الحديثة في مجال أمن الحدود، الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، 28-01-2009م، ص 04.

[vii] الحامدي عيدون، نفس المرجع السابق، ص111.

[viii] مصطفى دلة أمينة –**العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري أمن الحدود بين مالي وليبيا**– المجلة العربية للعلوم السياسية، البريد الالكتروني dellaamina@gmail.com ، ص116.

[ix] كرفة كلثوم، التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2011-2015، ص52.

[x] المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، الخطوط الكبرى لدراسة تشخيصية واستشرافية لظاهرة التجارة الموازية والتهريب بالفضاء الحدودي التونسي الليبي ، دار الهناء، 2016، ص05.

[xi] وهيبة تباين، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الارهاب**، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزوا، 2014، ص148.

[xii] نور الدين دخان، عيدون الحمادي، **مسار تأمين الحدود الجزائرية– بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية**، دفاتر السياسة والقانون، العدد14، جانفي 2016، ص180.